

الباب الثالث / الفصل التاسع : سوق الاحتكار

إن سوق الاحتكار هو حالة معاكسة تماماً لسوق المنافسة الكاملة، أن يكون المنتج الفرد في السوق الاحتكار مسيطراً تماماً على إنتاج سلعة معينة ليس لها بديل قريب وبالتالي تكون له القدرة على تأثير في سعرها عن طريق تغيير مقدار ما ينتجه منها.

أهم ميزات سوق الاحتكار :

1. وجود منتج واحد أو بائع واحد في السوق يقوم بالإنتاج.
2. عدم توفير بديل تام لسلعة وهذا الوضع يساعد المحتكر في سيطرة على سعر السلعة من خلال تغيير حجم الإنتاج.
3. لا توجد حرية في الدخول لهذه السوق أو الخروج منها.
4. يمثل المنتج المحتكر المشروع والصناعة في آن واحد.

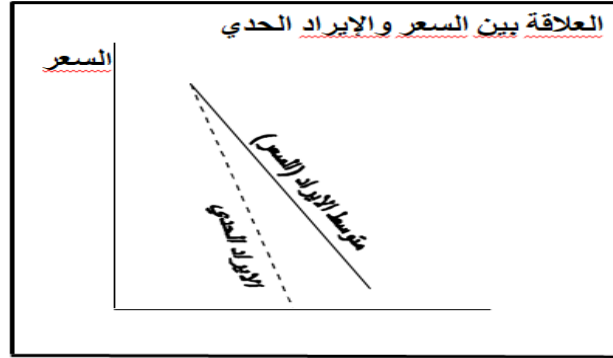
مصادر الاحتكار :

هناك عدد من الأسباب تجعل الاحتكار ممكناً :

1. سيطرة المحتكر على المواد الأولية الضرورية لإنتاج السلعة.
2. فرض قيود قانونية على دخول المنافسين للصناعة، مثل منح بعض الامتيازات أو حقوق الاختراع، فهناك كثير من النشاطات يمنح حق ممارستها لمؤسسة واحدة مثل توليد الكهرباء واستخراج النفط مما يجعل المؤسسة في وضع احتكاري.
3. تفرض ضرائب كمركية على الاستيرادات يمنع المنتجين الأجانب من منافسة المشاريع المحلية.
4. قد ينتج الاحتكار عن أسباب مالية. فبعض الصناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الطائرات لذا يجد المنافسون صعوبة بالغة في دخولها.
5. تكوين اتحادات تجارية تعمل على اتباع أسلوب البيع بخسارة لكي يتم القضاء على المنافسون الصغار ثم رفع السعر بعد أن يفرد في السوق.

السعر والإيراد الحدي :

إن منحني مبيعات المحتكر غير تام المرونة (منحني طلب المحتكر) ينحدر من الأعلى إلى الأسفل نحو جهة اليمين. وذلك لأن المحتكر (باعتباره يمثل الصناعة) فإنه يواجه الطلب الكلي بالسوق وبالتالي إذا رغب في زيادة مبيعاته وجب تخفيض السعر، لهذا يختلف الإيراد الحدي عن السعر الذي يبيع به المحتكر. فعندما ينتج المنتج الوحدة الأولى ويبيعها بسعر (16) دينار فإن الإيرادات الكلية تساوي $(16 \times 1 = 16)$ دينار ولكن حين ينتج المشروع وحدتين ينخفض السعر إلى (15) دينار وتصبح إيراداته الكلية (30) دينار ويكون الإيراد الحدي يساوي $(30 - 16 = 14)$ دينار وهو أقل من سعر بمقدار دينار واحد (16 - 15) وينشأ هذا الاختلاف عن كون السعر الأقل (15) دينار تباع به كمية أكبر من الإنتاج وحدتين معاً وليس الوحدة الثانية فقط، مما يجعل الإضافة إلى إيراداته أقل من السعر الذي تباع به. مما يجعل منحني الإيراد الحدي يقع أسفل منحني السعر (الإيراد المتوسط). وكما واضح في الرسم البياني والجدول التالي:

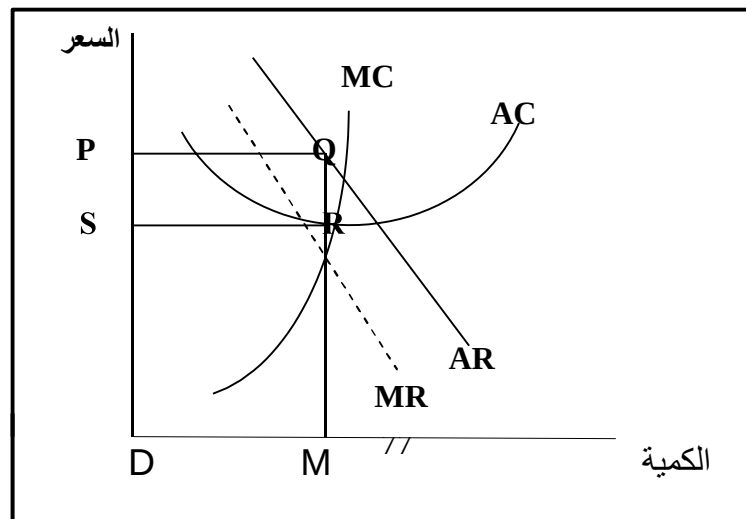


الإيراد الكلي والإيراد الحدي

السعر	الكمية المطلوبة	الإيراد الكلي	الإيراد الحدي
16	1	16	16
15	2	30	14
14	3	42	12
13	4	52	10
12	5	60	8
11	6	66	6
10	7	70	4
9	8	72	2
8	9	72	0
7	10	70	-2
6	11	66	-4

توازن المحتكر :

يكون المنتج المحتكر في حالة توازن إذا ما نتج تلك الكمية التي تعطيه أكبر ربح ممكن، وأن المنتج يستطيع أن يعظم ربحه عند مستوى الإنتاج الذي يتساوى فيه التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي. عند هذا المستوى يستلم المحتكر ربحاً لكل وحدة إضافية منتجة ويطلق عليه بالربح الاحتكاري ويساوي الفرق بين معدل التكاليف والسعر. ويمثل الربح الاحتكاري المساحة (PQRS) وهو الفرق بين الإيرادات الكلية المتمثلة بالمساحة (PQM0) والتكاليف الكلية المتمثلة بالمساحة (SRM0).



الإيراد الحدي MR	الكلفة الحدية MC	الربح	الكلفة الكلية TC	الإيراد الكلي TR	الكم ية Q	السعر P
10	8	2	8	10	1	10
9,6	7	4,6	15	19,6	2	9,8
9,2	6	7,8	21	28,8	3	9,6
8,8	6,5	10,1	27,5	37,6	4	9,4
8,4	7	4,5	34,5	64	5	9,2
8	7,3	12,2	41,8	54	6	9
7,6	7,6	12,3	49,4	61,6	7	8,8
7,2	7,7	11,8	57	68,6	8	8,6
6,8	8	10,6	65	75,6	9	8,4
6,4	9	8	74	82	10	8,2
6	10	4	84	88	11	8
5,6	11	1,4	95	93,6	12	8,7

الباب الثالث / الفصل العاشر: سوق المنافسة الاحتكارية (المنافسة غير الكاملة)

طبيعة المنافسة الاحتكارية :

إن سوق المنافسة الاحتكارية هي حالة وسط بين النموذجين السابقين من الأسواق (سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام)، وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية بالخصائص التالية :

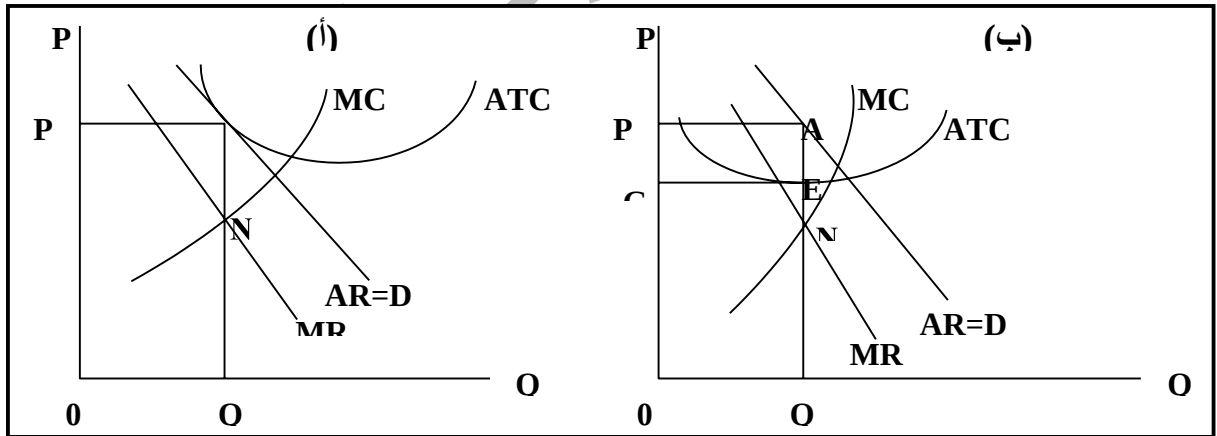
1. وجود عدد كبير من المنتجين ولكن هذا العدد يعتبر أقل مما هو موجود في حالة المنافسة الكاملة. وهذه الميزة تمنح هذا السوق صفة المنافسة .

2. تمايز السلعة، أي المنتجون لا يبيعون سلعة واحدة متجانسة وإنما يبيعون سلعا متشابهة تعتبر بديلا غير تام للآخرى. أن هذا التمايز يعتبر عنصرا احتكاري فكل منتج يستطيع فرض سيطرة جزئية على السعر عن غيره من المنافسين بسبب تعلقهم بسلعته المتميزة فكلما زاد هذا التميز كلما اشتدت حدة العنصر الاحتكاري لمشروع معين. وقد يكون هذا التميز على أساس ماركة مسجلة أو نوع الخدمة أو نوعية السلعة.

3. إن التمايز بين السلع يتم من خلال طرق الدعاية والإعلان.

4. حرية الدخول والخروج من الصناعة.

التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية: إن المشروع في ظل المنافسة الاحتكارية يكون في توازن عندما تكون التكاليف الحدية مساوية للإيرادات الحدية. أما شرط توازن في الصناعة في هذه السوق فهو مساواة متوسط التكاليف الكلية مع متوسط الإيراد. عندما يستطيع المشروع أن يميز سلعته بشكل واضح وجيد فإنه سيحصل على أرباح اقتصادية احتكارية متمثلة بالمساحة (GPAE) كما في الشكل (ب) أدناه



وان دخول مشاريع جديدة الى سوق المنافسة الاحتكارية هو امر سهل ولا يوجد فيه اي قيود، خاصة عندما تحقق المشاريع أرباح اقتصادية احتكارية كما في الرسم (ب)، وهذا يشجع دخول مشاريع تنتج سلعا متشابهة مما يؤدي إلى تقليص الطلب على منتجات المشروع الذي يحقق أرباح اقتصادية احتكارية وبالتالي سينتقل منحنى الطلب (الإيراد المتوسط) إلى اليسار ويتساوى مع متوسط التكاليف الكلية. وسينتج المشروع الكمية (Q) التي يتساوى فيها الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية في نقطة (N) وسيعظم المشروع أرباحه في ذلك الحجم من الإنتاج. وكما يتساوى متوسط الكلفة الكلية مع متوسط الإيراد في ذلك الحجم أيضا كما واضح في الشكل (أ) أعلاه.

الباب الثالث / الفصل الحادي عشر: سوق احتكار القلة

إن هذا النوع من الأسواق تقع بين الاحتكار التام والمنافسة الاحتكارية وتشمل هذه السوق بعض السلع التي يقوم بإنتاجها وبيعها عدد قليل جداً من المشاريع كأسواق السيارات وشركات النفط والحديد والصلب حيث يتركز إنتاجها بيد عدد قليل مع المشاريع. وسوق احتكار القلة تتميز بالخصائص التالية :

1. وجود عدد قليل من المنتجين المسيطرين على الصناعة يؤثر نشاط كل منهم على الآخر.
2. تكون السلعة المنتجة في هذه السوق إما متجانسة فتكون هناك منافسة سعرية أو غير متجانسة فتكون هناك منافسة غير سعرية.
3. وجود قيود ومعوقات أمام المنتجين الجدد الراغبين بدخول هذه الصناعة، كبراءات الاختراع أو السيطرة على المواد الأولية الضرورية في الإنتاج.